



ناقل الكفر

I

من قال ان الطبقة الحاكمة لا تقرأ؟ من الواضح انهم في اروقتها يقرأون على الاقل مارشال ماكلوهان، فيقرّون مع منظر عصر وسائل الاعلام الجماهيرية بأن الميديا هي الرسالة. ناقل الكفر عندهم كافر. ربما كانوا على حق، لكن الامر صار يدفع الى السأم. كلما نشبت ازمة سياسية، قالوا ان الحق على الاعلام، وصوّبوا نيرانهم نحو احدى المحطات التلفزيونية التي رأوها تخرج عن الصدف. وكلما وجهت الانظار نحو هذه المحطة او تلك، سارعوا الى المطالبة بتطبيق القوانين، واحياء المجلس الوطني للاعلام، مما يؤكد انه في سبات.

خطأً وخطأً. لا ريب اننا في حاجة الى هيئة عليا للاعلام المرئي، لكن مهمتها الاولى يفترض ان تقوّدها الى مراقبة الخل في هيكلية رأسمال الشركات لا الى فرض اخلاقية مهنية من فوق.طبعاً، قد يكون الاعلام التلفزيوني عامل تضليل، لكنه في النهاية ليس انعكاساً ل الواقع السياسي في البلد. واذا كان اداة توجيه، ففي غالب الاحيان لمصلحة طرف في السلطة في وجه اطراف أخرى في السلطة ايها. ثم انه ليس الاستثناء الموبوء، كما يدعون، في مشهد اعلامي سليم، اذ ان الاعلام الكلاسيكي، اي المكتوب، لم يبق في منأى عن التجاذبات السلطوية وحتى الانحرافات التي يعانيها المرئي. وفي النهاية، ليست نهاية العالم إن حظيت المعارضة لمرة بمذكرة تعبّر منه عن آرائها. كان من الافضل بالتأكيد ان يظل المشهد الاعلامي تعدياً، ولكن متى استحال ذلك وراح الشاشات الاخرى تقنن الاعتراض، يمكن التعايش مع هذا الحد الأدنى للمعارض.

للتدقيق، اقامت الـ"ام.تي.في" القيامة لأنها روّجت لأطروحات المعارضة ولترشيح رئيس مجلس ادارتها (السابق). وربما هي تجاوزت بذلك الانظمة التي ترعى المرئي والمسموع، ولكن ليس اكثر مما تفعله التلفزيونات الاخرى عندما تخوض معارك انتخابية تخص اصحابها او شركاءهم او ولاة نعمتهم. لا حاجة لتذكرة انتخابات عام ٢٠٠٠ واداء "تلفزيون المستقبل" و الـ"ان.بي.ان" و الـ"ان.بي.سي". خلالها، حتى لا نحكي عن "تلفزيون المنار" و "تلفزيون لبنان" المصادر لمصلحة جزئية من لبنان. يكفي النظر الى التلفزيون الآخر الذي خاض معركة المتن، في الوقت الذي كانت تخوضها الـ"ام.تي.في"، وفي الموقع المواجه لها، ومن دون ان يبال مثلها حصة من الانتقادات السلطوية. هذا التلفزيون الآخر هو طبعاً "المؤسسة اللبنانية للارسال"، التي شرّعت شاشتها، وإن بلا كلييات، امام كل من اراد التعرض للمعارضة، قبل ان تتوج حملتها ببدعة "من يحكم لبنان؟ اميل ام نسيب؟". بعد ذلك فقط، عادت تستقبل المعارضين، اماً في استعادة عذرية جديدة، وفق النسق الذي رسمته عام ٢٠٠٠ حين لم ينته العمل بمنطق اللوائح السوداء الا بعد انتهاء المعركة.



الاداء المنحاز، في هذا الاتجاه او ذاك، مشكلة سطحية. فثمة ما هو اخطر بكثير من خرق القوانين، انه التعامل مع الجسم الصحافي كأنه نكرة. ففي كل هذه الحالات وفي غيرها، لا قيمة للخيارات الذاتية للصحافيين انفسهم. فإذا قررت الوسيلة الاعلامية خوض معركة انتخابية، سخرت لها كل عناصرها البشرية. وذا ارادت شن حملة سياسية، راح المستخدمون يدافعون عن امتيازات اقتصادية لا ينالون منها الا خيالها الطائفي، مثلما حصل في موضوع الغاء حصرية الوكالات. موظفون يدافعون عن ارباب عمل، ولم لا؟ متى نرى ارباب يحصنون الموظفين؟

II

التماهي بين صاحب الوسيلة الاعلامية والخط السياسي الذي تنتهجه، ليس محصوراً في الاعلام المرئي. والحق انه ربما متصل في تاريخ الصحافة العربية كونها نشأت كصحافة رأي. حتى ان الجمهور يعتقد ان من حق صاحب الوسيلة ان يفعل بها ما يشاء، ما دام منضبطاً بالقانون العام. ما يفوت المدافعين عن هذه الرؤية انها تحول دون تقديم الاعلام العربي، كما يستدل من المقارنة مع الممارسة الصحفية المعاصرة في معظم الدول الديمقراطية. ليس بمعنى ان هناك حقيقة قائمة في ذاتها وتقرض نفسها على صاحب الوسيلة عنوة، بل بسبب الاخلاقيات المهنية وتكريس الجسم الصحافي كمشارك في صنع قرار، او كمجموعة ذوات لا يجوز تسخيرها لاغراض خاصة او حتى لاهواء الجمهور. لو لم يكن هذا التقليد مكرساً، لكان رضخت ربما صحيفة "ذي اندبندنت" البريطانية امام الحملة الداعية الى فصل روبرت فيسك منها بسبب كتاباته المناوئة للسياسة الاسرائيلية. وفي فرنسا، ذهب القانون الى حد لحظ ما يسمى بند الضمير، وهو ما يسمح للصحافي ان يستقيل مع كل التعويضات الملحوظة في حالات الصرف الاعتباطي اذا حصل تغيير لا يروقه في هيكلية رأس المال الشركة الناشرة او في ادارة الوسيلة. وهو لا يحتاج في هذه الحال الى البرهنة عن صحة مخاوفه. يكفيه ان يعلنها. طبعاً، لسنا في هذا الوارد في لبنان حيث لا هيئات نقابية محترمة، ولا هيئات على الاطلاق في مجال المرئي. في غياب الهيئات التي تحمي، ربما آن الأوان لكي يفهم أصحاب المؤسسات أن الجسم الصحافي هو الذي يستطيع أن يحميه من كل الضغوط.

III

استغلال الوسيلة الاعلامية لأغراض صاحبها ليس محصوراً في السياسة او في الاقتصاد. إذ ربما يفيد ايضاً في الحقل "المثقافي" لتصفية حسابات شخصية او تنفيذه عقد دفين قد يصر صحافي سابق ان يفضها متى كتب له ان يجمع ما يكفي من الرأسمال لعادة تشغيل "موهبة" الصائعة، ولو في الصحافة الصفراء. ولكن في هذه الحال، لا يحتاج مثل هذا الصحفي السابق لأن يفرض رأيه على مستخدميه، فثلاثة ارباع وقته يمضيها في اختراع اسماء مستعارة يزيّن بها قلمه ليتلاءم مع شخصية المشتوم. المشكلة صغيرة، هذا صحيح، باعتبار ان هذه الصحافة الصفراء لا يقرأها الا من شتموا فيها (ووصلتهم مجاناً لأخذ العلم)، لكنها مقلقة رغم ذلك لأنها توحي أن ثمة جيلاً من الصحافيين لم يتعلم شيئاً، بل يريد نقل ديكتاتورية النزوة الى جيل جديد.

IV



لا تعني ضرورة تحصين الجسم الصحافي ان الناشر او صاحب الوسيلة سيحرم القرار. وثمة قرارات لا تتخذ الا بشكل فوقى. معظم الوقت، تكون النتيجة سيئة، ولكن يحدث ان تكون صائبة، مثل الخطوة الجريئية التي قام بها "تلفزيون الجديد".

منذ اعيد اطلاقه، لم يستطع "تلفزيون الجديد" فرض نفسه فعلياً في المنافسة السياسية - الاعلامية. ربما لأن الموالة تشكل عائقاً لانطلاقه وسيلة اعلامية. ومن دلائل هذا الافق ان "نيو تي.في" دأب على تخصيص برنامج صباح الاحد لمحاورة مقدمين يعملون على شاشات اخرى عن مهنتهم ومشاكلهم وخصوصياتهم، وكأنه يقر بأنه ليس في السباق بعد. ألهذا السبب بادر "نيو تي.في" الى سابقة يحمد عليها، وهي الاطلالة بوجه اسود؟

داليا احمد، اسم زميلة جديدة هي في عداد مقدمي نشرة الاخبار. سودانية الاصل، ترعرعت في لبنان، ولعلها تعرف تاليًا اكثر من غيرها ما يكتنزه المجتمع اللبناني (بكل مكوناته وطوائفه) من عنصرية. لكن الخطوة تذهب ابعد من حدود لبنان، اذ ان معظم التلفزيونات العربية احجمت عن مثلها، حتى التي تبث من دول يسودها اختلاط الاجناس والالوان.

سمير قصیر



Id-Reference	02-Pr-000007	
Media	(Support)	HC
Title		ناقل الكفر
Subtitle		
Section		مرور الكلام
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date	10/6/2002	٢٠٠٢/٦/١٠
Author		سمير قصیر
Co-Author		
Keywords		
	Persons	روبرت.فيشك - داليا.احمد
	Locations	لبنان - فرنسا - اسرائيل
	Dates	
	Themes	لبنان - الأعلام. اللبناني - استغلال - وسيلة.اعلامية.لأغراض.مالكيها -
Subject		